E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.7/1996/10
15 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا ، ١٦ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بشكل غير مشروع ، بما في ذلك تقارير الهيئات الفرعية

التقارير المقدمة من الهيئات الفرعية

مذكرة من الأمانة

ملخص

يتضمن هذا التقرير موجزا للاجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومات من أجل تحسين التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في أنشطة مكافحة المخدرات في المناطق التي عقدت فيها اجتماعات الهيئات الفرعية منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المخدرات ، أي افريقيا وآسيا والمحيط الهادىء وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، وهذه المنطقة الأخيرة تشمل أيضا كندا والولايات المتحدة الأمريكية . وتورد تقارير الهيئات الفرعية المعروضة على اللجنة بلغات كل اجتماع مسائل مختلفة استرعي اليها انتباه اللجنة . وأنشأت الهيئات الفرعية أفرقة عمل لتناول المسائل العاجلة الناشئة في كل منطقة وأوصت ، تمشيا مع هدف التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر العالم ، بتدابير من شأنها أن تيسر تنفيذ أحكام محددة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ . وفي الاجتماعات السنوية التي يعقدها رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة (هونليا) . يجرى استعراض التدابير التي اتخذتها تلك الأجهزة لتنفيذ توصيات اجتماعاتها السابقة . ونظرا لما ثبت من عدم امكانية اتباع ذلك الاجراء دائما ، فان الهيئات الفرعية بصدد استحداث دورة جديدة للاستعراض .

* E/CN.7/1996/1 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٣
أولا - المسائل التي يسترعى انتباه لجنة المخدرات اليها	٤ - ٦	٣
ألف - الاجتماع الثامن لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، افريقيا	٤	٣
باء - الاجتماع العشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، آسيا والمحيط الهادىء ..	٥	٤
جيم - الاجتماع السابع لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦	٤
ثانيا - المواضيع الرئيسية التي تناولتها توصيات اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية لانفاذ قوانين العقاقير المخدرة	٧ - ٩	٤
ثالثا - الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي ..	١٠ - ٥٢	٥
ألف - رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، افريقيا	١٠ - ١٨	٥
باء - رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، آسيا والمحيط الهادىء	١٩ - ٣٨	٧
جيم - رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، في أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٩ - ٥٢	١١
رابعا - تنفيذ التوصيات المعتمدة في الاجتماعات السابقة	٥٣ - ٥٥	١٤
خامسا - تنظيم الاجتماعات المقبلة	٥٦ - ٦٠	١٥

مقدمة

١ - بعد الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المخدرات التي عقدت في الفترة من ١٤ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ ، عقدت في عام ١٩٩٥ الاجتماعات التالية لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة (هونليا) : الاجتماع الثامن لهونليا ، افريقيا (كمبالا ، ٢٣ الى ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥) ؛ الاجتماع العشرون لهونليا ، آسيا والمحيط الهادىء (جاكارتا ، ١٨ الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) ؛ والاجتماع السابع لهونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي (هافانا ، ٩ الى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥) . وتعرض على اللجنة تقارير الاجتماعات باللغات التي دار بها (UNDCP/HONLAF/1995/5 و UNDCP/HONLAP/1995/5 و UNDCP/HONLAC/1995/5) .

٢ - وبالنظر الى التدابير الخاصة التي حتمت الأزمة المالية للأمم المتحدة اتخاذها وبناء على اقتراح وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم والادارة ، فان الدورة الحادية والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط ، التي كان من المقرر أصلا عقدها من ١٨ الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ، أرجئت الى الفترة من ٩ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ . وبالتالي ، سترد نتائج اجتماع اللجنة الفرعية في اضافة لهذا التقرير .

٣ - وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المخدرات ، أشير الى أنه ينبغي للهيئات الفرعية أن تعطي الأفضلية في اجتماعاتها للنظر في مسألة أو مسألتين من المسائل الرئيسية التي تعوق التعاون بين أجهزة انفاذ قوانين العقاقير المخدرة مع التركيز بوجه خاص على التعاون عبر الحدود . ولكي يتاح لاجتماعات الهيئات الفرعية مزيد من الوقت للتركيز على تلك المسائل الرئيسية ، أوصت اللجنة بتجنب اجراء مناقشة مفصلة للتقارير من الاتجاهات الوطنية في الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتعميم تلك التقارير بالأحرى والاقتصاد على ابلاغ الاجتماع بالاتجاهات الجديدة والهامة التي لها تأثير على التعاون . وبناء على ذلك استعيض عن بند جدول الأعمال المعهود بشأن الحالة الراهنة وأحدث الاتجاهات في الاتجار غير المشروع في المنطقة المعنية ببند جديد بعنوان "الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي" . وعممت تقارير الاتجاهات الوطنية في الاجتماعات .

أولا - المسائل التي يسترعى انتباه لجنة المخدرات اليها

ألف -الاجتماع الثامن لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، افريقيا

٤ - اعتمد الاجتماع الثامن لهونليا ، افريقيا ، توصيات أفرقته العاملة الواردة في الفقرة ١ من الفصل الأول من تقرير الاجتماع . وقد وجهت التوصيات بصورة رئيسية الى حكومات المنطقة وهي

معروضة على اللجنة للاحاطة علما بها . وتقتصر الاشارات المباشرة الى برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) على التوصيات ٨ و ١٤ و ٢٧ الواردة في الفقرة ١ من تقرير الاجتماع .

باء -الاجتماع العشرون لرؤساء الأجهزة الوطنيـــة المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، آسيا والمحيط الهادىء

٥ - اعتمد الاجتماع العشرون لهونليا ، آسيا والمحيط الهادىء ، توصيات أفرقته العاملة الواردة في الفقرة ١ من الفصل الأول من تقرير الاجتماع . وقد وجهت التوصيات بصورة رئيسية الى حكومات المنطقة ، وهي معروضة على اللجنة للاحاطة علما بها .

جيم - الاجتماع السابع لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، أمريكا اللاتينية والكاريبي

٦ - اعتمد الاجتماع السابع لهونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي ، التوصيات الواردة في الفقرة ١ من الفصل الأول من تقرير الاجتماع . وقد وجهت التوصيات باستثناء واحدة ، الى حكومات المنطقة وحدها وهي معروضة على اللجنة للاحاطة علما بها . وفي التوصية ١ ، دعا الاجتماع اللجنة الى العمل على تعزيز البرامج الموجهة الى الموظفين المشتركين في جهود مكافحة المخدرات وكذلك برامج توعية الجماهير بمخاطر تعاطي الهيروين من أجل تقليل الطلب عليه .

ثانيا - المواضيع الرئيسية التي تناولتها توصيات اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية لانفاذ قوانين العقاقير المخدرة

٧ - على الرغم من أن بعض المواضيع التي ناقشتها الأفرقة العاملة كانت تخص مناطق معينة (من ذلك مثلا مشكلة القات بالنسبة لهونليا ، افريقيا) أو تناولت مشاغل اقليمية في اطار مشكلة أوسع نطاقا (مثل زراعة الخشخاش غير المشروعة بالنسبة لهونليا ، آسيا والمحيط الهادىء ، والاتجار غير المشروع على السواحل بالنسبة لهونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي) ، فقد برز في توصيات الأفرقة العاملة موضوعان رئيسيان تواتر ورودهما : الحاجة الى انشاء نظم وطنية للاستخبارات ذات الصلة بالمخدرات ، والحاجة الى تزويد الموظفين المسؤولين عن انفاذ قوانين المخدرات بتدريب مناسب .

٨ - وفيما يتعلق بنظم الاستخبارات ، ساد اتفاق عام في الآراء بشأن الحاجة الى تزويد الأجهزة التي تفتقر الى الموارد بمساعدة مالية وتقنية ومادية تكفل بناء القدرات اللازمة لهذه النظم أو

النهوض بها . وأشير الى ضرورة تيسير سبل الوصول الى المعلومات الاستخبارية كتدبير مؤقت . وفي الحالات التي توجد فيها نظم استخبارات ذات صلة بالمخدرات ، ينبغي تعزيز وتنفيذ أنشطة تبادل وتقاسم المعلومات على الأصعدة الوطنية والاقليمية الدولية . واتباع هذا النهج ليس من شأنه أن يدعم أواصر التعاون والاتصال فيما بين الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة وفيما بين الدول في مختلف المناطق فحسب ، وانما أيضا أن يعزز بدرجة كبيرة الفعالية التنفيذية للأجهزة المنوطة بانفاذ القوانين .

٩ - وبصدد التدريب ، سلم بضرورة اتخاذ تدابير للتصدي للمشاكل الناشئة من نقص الموظفين المؤهلين لانفاذ قوانين العقاقير المخدرة والافتقار الى المعدات المناسبة ، مما يقوض جهود مكافحة المخدرات . وقيل ان المساعدة ضرورية أيضا في مجال توفير المزيد من التدريب المتخصص ، في أمور مثل جمع المعلومات وتحليل الاستخبارات وتعيين معالم الحاويات أو تحديد هوية المتجرين واعتلاء ظهور السفن وتفتيشها . وينبغي ايلاء أولوية عليا للابقاء على الموظفين المدربين في وظائف انفاذ القوانين لفترة زمنية معقولة حتى يتسنى الاستفادة الى أقصى حد من التدريب الذي تلقوه .

ثالثا - الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي

ألف - رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، أفريقيا

١٠ - اتفقت الآراء على ضرورة تكثيف التعاون دون الاقليمي والاقليمي في المسائل المتعلقة بمكافحة العقاقير المخدرة بغية التصدي بشكل فعال لمشكلة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وذكر أن الموقع الجغرافي لبلدان أفريقية معينة - ولدى الكثير منها حدود طويلة غير محرومة - جعلها عرضة لخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات . ونظرا لزيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في بعض أنحاء أفريقيا ، دعي الى اقامة تعاون وتنسيق على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

١١ - وأشار عدة ممثلين الى النهوج التي اتبعتها حكوماتهم لتحسين هذا التعاون والتنسيق . فقد وضعت الحكومات أو أبرمت مذكرات تفاهم أو اتفاقات وترتيبات مماثلة لتكون بمثابة اطار عام لمزيد من التعاون والتنسيق في مجال مكافحة العقاقير المخدرة . وذكر أن الدول تلجأ الى أشكال أخرى غير رسمية للتعاون ، كالاجتماعات المنتظمة التي تعقدها أجهزة إنفاذ القوانين على المستوى التنفيذي من أجل تقرير نهوج مشتركة ازاء أوثق المشاكل صلة بالمنطقة الفرعية أو المنطقة المعنية . وبينما لم يحالف النجاح الكامل جميع المحاولات المبذولة لتحسين التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ، فقد اسفر التنسيق فيما بين أجهزة إنفاذ القوانين عن نتائج مرضية في بعض الأحيان .

وقال أحد الممثلين أن زيادة المضبوطات في بلده الى أربعة أمثال ما كانت عليه يعزى الى حد كبير الى تحسن التعاون مع البلدان المجاورة .

١٢ - وبينما اعترف بأهمية التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بمكافحة العقاقير المخدرة ، أشار عدة ممثلين الى أن التنسيق الأفضل للأعمال التي تضطلع بها أجهزة إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني يمكن أن تؤدي الى تحسين الأداء الكلي فيما يتعلق بقمع الاتجار غير المشروع . وأفاد عدة ممثلين أيضا بأن حكوماتهم أنشأت هيئات تنسيق مركزية لتجميع الموارد وتحسين التنسيق بين أجهزة إنفاذ القوانين ولتحقيق مزيد من التكامل بين الأجهزة المعنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة والأجهزة المسؤولة عن برامج تقليل الطلب عليها .

١٣ - وذكر أن تدريب موظفي إنفاذ القوانين يضطلع بدور حيوي في كفالة المزيد من التحسين لأعمال أجهزة إنفاذ القوانين . وأشار عدة ممثلين الى انشاء مراكز تدريب في بلدانهم . تقدم التدريب العملي أيضا فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعقاقير المخدرة الى موظفي إنفاذ القوانين من بلدان أخرى في المنطقة . وأفاد عدد من الممثلين بأن حكوماتهم تعمل ، لدى قيامها بمبادرات للتدريب على الصعيد الاقليمي ، في تعاون وثيق مع حكومات عدة بلدان خارج المنطقة في مجالي التدريب على إنفاذ القوانين وجمع المعلومات .

١٤ - وأشار عدة ممثلين الى الأساليب التي يطبقها المتجرون بالمخدرات في تنفيذ العمليات والى التدابير التي اتخذتها حكوماتهم للتصدي لتلك الأساليب . وأحيط الاجتماع علما بالجهود التي تبذلها دول عدة لاعتماد تشريعات جديدة بهدف الامتثال لأحكام المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات ولكي تصبح أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .[١]

١٥ - وأكد كثير من الممثلين على الحاجة الى استراتيجية اقليمية لمكافحة العقاقير المخدرة من شأنها أن تيسر عمليات إنفاذ القوانين والاستخبارات . وأعرب عن الرأي بضرورة قيام المنظمات الاقليمية بمضاعفة جهودها في مجال تنسيق المسائل المتعلقة بمكافحة العقاقير المخدرة من أجل كفالة ترجمة تصريحات الارادة السياسية والالتزام السياسي الى اجراءات عملية فعالة .

١٦ - وذكر المراقب عن المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أن المعهد الأفريقي يحتل موقعا مثاليا لتنسيق وتيسير الأنشطة ذات الصلة بمكافحة المواد المخدرة في المنطقة ، وأنه مستعد لاستطلاع سبل التعاون مع الحكومات المهتمة بالأمر ومع اليوندسيب . وقال ان من المزمع عقد حلقة عمل وزارية اقليمية بشأن الجرائم عبر الوطنية في أفريقيا ، في عام ١٩٩٦ سوف تتناول المسائل الهامة المتعلقة بمكافحة العقاقير المخدرة مثل تعزيز الأجهزة المعنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، ووضع وتنفيذ اتفاقات للمساعدة المتبادلة والتعاون ، والتصديق على المعاهدات الدولية

لمكافحة المخدرات . وحث الحكومات على الاعتراف بالمعهد الافريقي باعتباره أداة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما يتعلق بالأمور ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي يمس الكثير منها مكافحة العقاقير المخدرة .

١٧ - وذكر المراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) أن منظمته تواصل تعاونها مع الحكومات ، وبخاصة في مجالات مثل جمع وتحليل وتعميم المعلومات والاستخبارات ذات الصلة بالعقاقير المخدرة . وتحقيقا لهذه الغاية ، اتخذت منظمته خطوات لتنفيذ برامج اقليمية لتحديث الاتصالات السلكية واللاسلكية تهدف الى ادماج الدول الأعضاء بالمنظمة في شبكة حديثة ومتجانسة . وبالاضافة الى ذلك ، يجري تعزيز مكاتب الانتربول الاقليمية في ابيدجان ونيروبي وهراري من أجل تحسين التعاون الدولي في أعمال الشرطة بين الدول الأعضاء في الانتربول داخل المنطقة وسائر الدول الأعضاء .

١٨ - وأشار المراقب عن المنظمة العالمية للجمارك الى تبادل المعلومات الاستخبارية عن طريق شبكة مكاتب الاتصال الاستخباري الاقليمية الموجودة في المنطقة . وذكر أن انشاء مكاتب اتصال استخباري اقليمية على الصعيد دون الاقليمي من شأنه أن يعزز القدرة الاستخبارية وييسر تبادل المعلومات وتقاسم الاستخبارات لأغراض التنفيذية فيما بين بلدان المنطقة . كما أن البرنامج يشجع أيضا على تبادل الاستخبارات بين هيئات الجمارك وأجهزة إنفاذ القوانين .

باء - رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، آسيا والمحيط الهادئ

١٩ - بالنظر الى حقيقة أن المتجرين بالمخدرات قد أصبحوا بصورة متزايدة واسعي الحيلة وشديدي التفنن في أساليب تنفيذ عملياتهم ، اتفق جميع الممثلين على أهمية وضرورة توطيد أواصر التعاون على الأصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والدولية في مجال التصدي لمشكلة المخدرات . ويمكن تعزيز تلك الأشكال من التعاون بإبرام اتفاقات ثنائية أو توقيع مذكرات تفاهم فيما يتعلق بالتعاون العام وتبادل المعلومات والبيانات عن الأشخاص الذين تبحث الشرطة عنهم والمشاركة في توفير التدريب والمعدات .

٢٠ - ووصف معظم الممثلين المشاريع التي قام اليوندسيب برعايتها ، سواء لمساعدة حكوماتهم على التصدي لمشكلة المخدرات على المستوى الوطني أو لتعزيز التعاون مع حكومات الدول المجاورة . من ذلك مثلا أن مذكرة التفاهم التي وقعها اليوندسيب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ مع تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وميانمار كانت بمثابة اطار لزيادة التنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في جنوب شرقي آسيا . وفي اجتماع وزاري دون اقليمي عقد في بكين في أيار/مايو ١٩٩٥ ، وقعت فييت نام وكمبوديا أيضا على مذكرة التفاهم المذكورة . كما

أقرت خطة عمل لمدة ثلاث سنوات تشمل مجالات تقليل العرض وتقليل الطلب وإنفاذ القوانين . وأقر ذلك الاجتماع أيضا مشروعا يهدف الى تدعيم أواصر التعاون على الصعيد دون الاقليمي في مجالي إنفاذ القوانين وإقرار قواعد لمراقبة السلائف .

٢١ - وعلى أثر مشاورة تقنية عقدت في فيينا في تموز/يوليه ١٩٩٤ برعاية اليوندسيب وشاركت فيها باكستان والهند ، اتفقت حكومتا هاتين الدولتين على الاجتماع بصورة منتظمة على مستوى تقرير السياسات والمستوى التنفيذي وذلك من أجل استعراض وتقرير نهوج مشتركة ازاء المشاكل ذات الصلة بالمخدرات والتي تؤثر في حدودهما المشتركة ، مثل حركة السلائف والاتجار بالهيروين وغيره من العقاقير المخدرة ، فضلا عن انشاء نظم تسمح بالتبادل المنتظم والنظامي للمعلومات التنفيذية . واتفقت الحكومتان في اجتماعهما الأخير الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٥ على القيام بعمليات للتسليم المراقب .

٢٢ - ونفذت تايلند برعاية اليوندسيب مشروعا على الصعيد دون الاقليمي بشأن مكافحة تعاطي المخدرات . وكان الهدف من المشروع الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقضاء على زراعة خشخاش الأفيون عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقليل الطلب غير المشروع على المخدرات في مناطق الحدود المشتركة بين تايلند وميانمار .

٢٣ - ووقعت باكستان وجمهورية ايران الاسلامية اتفاقا في عام ١٩٩٤ لتعزيز تبادل المعلومات ولعقد دورات تدريب والقيام بدوريات تفقد مشتركة .

٢٤ - وفي آذار/مارس ١٩٩٥ ، قامت اليابان - التي دأبت لأكثر من ثلاثين عاما على استضافة حلقات دراسية عن مكافحة المخدرات لصالح بلدان في جنوب شرقي آسيا - باستضافة المؤتمر الاسيوي الأول المعني بإنفاذ قوانين المخدرات . وناقش الاجتماع الحالة السائدة في المنطقة فيما يخص الهيروين والميثامفيتامين والقنب وغسل الأموال .

٢٥ - وجرى تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، عن طريق مكتب رصد جرائم المخدرات وعلى نحو مباشر أحيانا بين الدول الأعضاء المعنية . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ دخلت حيز النفاذ الاتفاقية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي وضعتها الرابطة . ومن المتوقع أن تكمل المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وأن تعزز التعاون الاقليمي في مجالي إنفاذ قوانين المخدرات وتقليل الطلب عليها .

٢٦ - وذكر عدد من الحكومات في جنوب آسيا التي تتعاون سويا في مجال مكافحة المخدرات وفي غيرها من المسائل ذات الصلة بها ، أنها تعمل بالتعاون الوثيق مع حكومات بلدان شتى خارج المنطقة . وبالاضافة الى كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، واصلت الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي ، وبخاصة ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، المشاركة في تنظيم دورات تدريب على إنفاذ القوانين واجراء التحريات المالية وجمع وتقاسم المعلومات وتنظيم عمليات التسليم المراقب .

٢٧ - وأفاد بعض الممثلين بأنه نظرا لأن معظم كميات الهيروين التي يشملها الاتجار العالمي غير المشروع قادم من جنوب غربي آسيا وجنوب شرقيها ، فان التعاون الاقليمي أمر لا يمكن المغالاة في تقدير أهميته . ولاحظوا أن تعيين موظفي اتصال بشأن المخدرات في الخارج انما هو وسيلة لتيسير تبادل المعلومات وزيادة التعاون الحكومي الدولي على المستوى التنفيذي . كما أن بوسع هؤلاء الموظفين اسداء المشورة التقنية وتقديم التدريب وتوفير المعدات .

٢٨ - واسترعى عدة ممثلين الانتباه الى الزيادة المطردة في الاتجار بالمخدرات في بلدانهم ، وهو اتجار يشارك فيه أشخاص من غرب افريقيا ، وشددوا على الحاجة الى التعاون الدولي للتصدي لهذه المشكلة .

٢٩ - وذكر عدد من الممثلين أنه نظرا لكون ممارسة غسل الأموال ظاهرة جديدة في بلدانهم ، فلا توجد قوانين وطنية ملائمة للتصدي لها . وأبدوا رغبتهم في التماس المساعدة على صوغ هذه القوانين من اليوندسيب . وأشير الى أن الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ اتخذت تدابير لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بغسل الأموال .

٣٠ - وأشير الى أن أحد الآثار الجانبية السلبية المترتبة على الاصلاحات الديمقراطية الواسعة التي تجري في الاتحاد الروسي تمثل في الارتفاع الحاد في عدد الجرائم ذات الصلة بالمخدرات . ولوحظ أنه تبذل جهود كبيرة لتحسين القوانين الوطنية لمناهضة المخدرات ، من أجل زيادة اتساقها مع المعاهدات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات . ذلك أن عددا من التدابير الحاسمة يجري اتخاذها لتعزيز أجهزة انفاذ القوانين وموظفيها . كما بدأ سريان عدد من الاتفاقات الحكومية الدولية بشأن التعاون بين الاتحاد الروسي والعديد من الدول الأخرى ، ومنها الصين والهند والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . والمشاورات جارية مع جمهورية ايران الاسلامية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا ودول أخرى بهدف ابرام اتفاقات تعاون مماثلة . وأفيد بأن وزراء داخلية الدول الـ ١٣ الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة وقعوا على اتفاق تعاون لمكافحة الاتجار غير المشروع كان بمثابة أساس قانوني للتعاون العملي في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات . وبموجب ذلك الاتفاق ، أخذ الاتحاد الروسي على عاتقه مهمة انشاء نظام موحد للمعلومات المؤتمتة ومؤسسة مركزية لجمع عينات من العقاقير المخدرة . وبالاضافة الى ذلك ، سيقدم الاتحاد الروسي الى الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، مساعدة في مجال تدريب الموظفين وغيره من المجالات ذات الصلة .

٣١ - كذلك ، أعرب ممثل أذربيجان عن قلقه للارتفاع الهام في عمليات تهريب المخدرات الى بلده اثر استقلاله . وقال ان توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع بلدان أخرى أتاح فرصا للجماعات الاجرامية الأجنبية والمحلية لممارسة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاحتيال المالي وغسل الأموال . وقد اغتنمت عصابات الاتجار بالمخدرات الدولية فرصة الوضع الجغرافي - السياسي الحالي في جنوب غربي آسيا ، لكي تحول أذربيجان الى دولة عبور ، منشئة طرقا جديدة للاتجار بالمخدرات تصل بين الهلال الذهبي ، مارة بأذربيجان ، وبين دول أعضاء أخرى في كومنولث الدول المستقلة وأوروبا الغربية .

٣٢ - وساق ممثلون كثيرون أمثلة لحالات ناجحة من الجهود التعاونية التي بذلتها حكومات ومنظمات اقليمية ودولية .

٣٣ - وقدم ممثل أستراليا مثلا لعقبة تحول دون التعاون . فقد وصف قرارا اتخذته مؤخرا المحكمة العليا الاسترالية بالأغلبية بمنع اللجوء الى التسليم المراقب بعد أن كانت الحكومة قد أكدت التزامها باتباع أسلوب التسليم المراقب وأعلنت عزمها على تقديم تشريع يتوقع سنه في أواخر عام ١٩٩٥ . وأعرب عن أمله في أن تتمكن استراليا عندئذ من استئناف تطبيق اسلوب التسليم المراقب ففي تلك الأثناء ستواصل استراليا مشاركتها بقدر الامكان في عمليات تنطوي على استخدام ذلك الاسلوب في حدود ما يجيزه قرار المحكمة العليا .

٣٤ - ووصف المراقب عن المنظمة العالمية للجمارك نظام تبادل المعلومات الذي يتبعه مكتب الاتصال الاقليمي للاستخبارات الجمركية الخاص بآسيا والمحيط الهادىء . وتتعاون في اطار هذا النظام الادارات الجمركية لواحد وعشرين بلدا تمتد من جمهورية ايران الاسلامية الى نيوزيلندا . وأفاد بأن مكتب الاتصال المذكور يقوم بتحليل المعلومات المتبادلة وتوزيعها على سلطات الجمارك وأجهزة انفاذ قوانين المخدرات في كافة أنحاء المنطقة .

٣٥ - وأفاد المراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) بأن منظمته ستواصل تحديث برنامجها للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يوفر صلات عالمية النطاق بين أعضاء المنظمة ، بما فيها الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادىء . وأشار الى أن الانتربول توفر معلومات من قاعدة بيانات متاحة عن المضبوطات من المخدرات وعن السلائف ، وفهرسا بأسماء المتاجرين بالمخدرات الذين عرفت هويتهم . وبالاضافة الى ذلك ، توزع الانتربول في كافة أنحاء العالم بيانات عن متاجرين تبحث عنهم العدالة ، والـ *Weekly Intelligence Message* رسالة الاستخبارات الأسبوعية ، ومجموعة من عناوين مكاتب الانتربول المركزية الوطنية ، والاحصاءات الفصلية لعمليات انفاذ قوانين المخدرات *Quarterly Enforcement Statistics (QUEST)* . وعلاوة على ذلك ، نظمت الانتربول مؤتمرات دولية معنية بالاتجار غير المشروع بالهيروين والقنب والكوكايين والمؤثرات العقلية ، حضرها مشاركون من المنطقة .

٣٦ - وتحدث المراقب عن أمانة الكومنولث عن حلقتي عمل عقدتا في كولومبو وبورت - فيلا ، فانواتو ، في عام ١٩٩٥ ، ونوقشت فيهما مسائل يذكر منها انشاء شبكة من الاتفاقات بين المشرفين الماليين والمسؤولين عن انفاذ القانون في بلدان الكومنولث ، بهدف تيسير رصد الصفقات المشبوهة . وأفاد بأن أمانة الكومنولث ستمضي في انشاء شبكات للدراسات الوبائية ، في المدن ، لرصد اتجاهات تعاطي المخدرات وغيرها من الاتجاهات في آسيا ، وللتركيز في مجال تقليل الطلب على المخدرات ، على اقامة شراكات على المستوى المجتمعي . وقد قدمت أجهزة انفاذ القوانين في المنطقة مساهمة قيمة الى كلا البرنامجين .

٣٧ - وذكر المراقب عن مكتب خطة كولومبو بأن منظمته ستواصل ، في اطار برنامجها الاستشاري بشأن المخدرات ، ايلاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء فيها ، وذلك فيما يتعلق بتقليل العرض وتقليل الطلب على السواء . ونظرا لعدم رغبة البلدان المانحة في تمويل مشاريع تقليل العرض في اطار البرنامج الاستشاري بشأن المخدرات ، لم ينفذ سوى مشروع واحد في ذلك المجال ، وهو مشروع تدريب المدربين على ادارة الاستخبارات الذي شاركت فيه ست دول أعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . وذكر أنه تم انتاج دليل لمساعدة المسؤولين عن انفاذ القانون على الاضطلاع بهذا التدريب ، وتوزيعه لا على الدول المشاركة فحسب ، بل وعلى جميع الدول الأعضاء في مكتب خطة كولومبو .

٣٨ - وأفاد المراقب عن محفل بلدان جنوب المحيط الهادىء بأن أمانة المحفل ستستمر في مساعدة أجهزة انفاذ القوانين في المحيط الهادىء على اقامة التعاون ومواصلته في مجال انفاذ القوانين ، وذلك تحت اشراف لجنة الأمن الاقليمي التابعة للمحفل . وقال ان أمانة المحفل تمكنت ، من خلال تنظيم اجتماعات سنوية للاجتماع الاقليمي لرؤساء مصالح الجمارك ومؤتمر رؤساء الشرطة في جنوب المحيط الهادىء ، أو بالمشاركة في هذه الاجتماعات ، من رصد تنمية الموارد البشرية واحتياجات أجهزة انفاذ القوانين الى المساعدة التقنية . وكذلك ساعدت أمانة المحفل على تحسين التشريعات الوطنية وضمان اتساق هذه التشريعات مع المعاهدات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات في كافة أنحاء المنطقة الفرعية .

جيم - رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي

٣٩ - أشير الى أن مشكلة المخدرات آخذة في الانتشار عبر الحدود والمناطق ، والجرائم وأعمال العنف ذات الصلة بالمخدرات آخذة في الارتفاع ، وغسل الأموال ذات الصلة بالمخدرات آخذ في الازدياد ، ونفوذ كارتيلات المخدرات القوية آخذ في النمو ، والنسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع في بعض البلدان يتعرض للتقويض . واستنادا الى هذه الخلفية ، شدد كل الممثلين على أن

الاجراءات المشتركة القائمة على التعاون الاقليمي ودون الاقليمي والدولي أمر لا غنى عنه لمكافحة مشكلة المخدرات .

٤٠ - وتحدث بعض الممثلين عن الجهود التي بذلتها حكوماتهم لزيادة فعالية انفاذ القوانين ، والقضاء على انتاج المخدرات ، والكشف عن المحاصيل غير المشروعة والمختبرات السرية وتدميرها ، وتنفيذ برامج للتنمية البديلة ، ورصد حركة السلائف والكيماويات ، وتحسين آليات جمع المعلومات الاستخبارية ، وسن تشريعات أو تعديل التشريعات الموجودة . كما تحدث بعض الممثلين عن الجهود المبذولة للتقليل من الطلب على المخدرات غير المشروعة ، ومنها مثلا شن حملات وقائية واستهلال برامج تربوية .

٤١ - وذكر أن معظم هذه الجهود يضطلع بها بالتعاون مع البلدان المجاورة ، ولاسيما في مجالي التدريب وتبادل المعلومات ، بما في ذلك المعلومات عن الاتجار بالأسلحة والمتفجرات . ومن المجالات الأخرى للتعاون الفعال رصد حركة السلائف ، ومراقبة الطرق الجوية والبحرية ، وتنسيق أنشطة المنع داخل مختلف الولايات القضائية ، وتعيين موظفي اتصال في الخارج ، وعقد اجتماعات اقليمية لأجهزة انفاذ القوانين .

٤٢ - كما أبرمت الحكومات في المنطقة اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف . ووقعت مذكرات تفاهم مع جاراتها لتيسير اتخاذ اجراءات مشتركة لمكافحة المخدرات . وأنشئت لجان مشتركة في كثير من الحالات لتقديم توصيات الى الحكومات لكي تتخذ اجراءات لتحقيق أهداف الاتفاقات .

٤٣ - ونظمت حكومات المنطقة مؤتمرات كبيرة وشاركت فيها ، ومنها مؤتمر قمة البلدان الأمريكية الذي عقد في ميامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ، والمؤتمر الدولي المعني بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة الذي عقد في سان دومينغو في نيسان/أبريل ١٩٩٥ . وبالاضافة الى ذلك ، واصلت هذه الحكومات المشاركة بنشاط في الاجتماعات التي نظمتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، وفرقة العمل للاجراءات المالية في منطقة الكاريبي . وشاركت هذه الحكومات أيضا في حلقات تدريبية وحلقات دراسية ومحاضرات رعاها اليوندسيب ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة وغيرهما بهدف تزويد المشاركين بالتدريب لاكتساب مهارات عملية ومنهجية ترمي الى زيادة فعالية الأعمال المضطلع بها في مجال مكافحة المخدرات وتيسير التعاون فيما بين المنظمات المشاركة في مكافحة المخدرات في المنطقة .

٤٤ - وذكر عدة ممثلين مشاريع رعاها اليوندسيب واتفاقات وقعت معه ، وذلك اما لمساعدة حكوماتهم على معالجة مشكلة المخدرات داخليا ، أو لتعزيز التعاون مع الحكومات المجاورة . ومن الأمثلة الحديثة العهد لهذا التعاون الاتفاق الموقع في أيار/مايو ١٩٩٥ بين حكومة جامايكا

واليوندسيب من أجل أن ينشأ في جامايكا مركز اقليمي كاريبي للتدريب في مجال المخدرات ، وبرامج تدريب على انفاذ القوانين ، وذلك بموجب مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات في المنطقة الفرعية ، وتشارك فيها الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي ، وعدة مبادرات وطنية واقليمية أخرى .

٤٥ - وأفاد عدة ممثلين بأن هياكل جديدة أنشئت لتعزيز مكتب النائب العام في دولهم لكي يتولى التحري واتخاذ الاجراءات لمكافحة المنظمات الاجرامية ، بينما تحدث ممثلون آخرون عن التدابير التي اتخذت لزيادة مرونة التعاون القضائي وشفافيته ، خاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة . واقترح أحد الممثلين أن يستفيد النواب العامون من حضور الاجتماعات الاقليمية لتعزيز التعاون في المجال القضائي . وشدد ممثلون كثيرون على أهمية ضمان احترام السيادة الوطنية لدى الاضطلاع بأنشطة التعاون بين البلدان .

٤٦ - وأبرز عدة ممثلين أنه لولا المساعدة المقدمة من البلدان التي لديها امكانات أكبر ، لباءت بالفشل جهود مكافحة المخدرات التي تبذلها البلدان الصغيرة نتيجة لقلة الموارد . وفي هذا الصدد ، أشار ممثلون كثيرون الى أن حكوماتهم تلقت الدعم والمساعدة من بلدان كألمانيا وايطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وكذلك من الاتحاد الأوروبي .

٤٧ - واسترعى بعض الممثلين الانتباه الى ضرورة تحسين الاتصالات لا بين بلدان المنطقة فحسب ، بل وكذلك بين تلك البلدان وبلدان أخرى بعيدة عنها وتشاطرها نفس المشاكل ، من أجل اتخاذ تدابير تنفيذية في الوقت المناسب . وأفيد بأن تبادل المعلومات وتوفير فرص متبادلة للانتفاع بقواعد البيانات خاصة في مجال التحريات المالية ، كانا بالغي الفائدة في اتخاذ اجراءات فعالة لمكافحة غسل الأموال .

٤٨ - واعترف عدة ممثلين بفائدة أسلوب التسليم المراقب . و ناشد أحد الممثلين كل البلدان أن تضمن قوانينها الوطنية نصوصا تسمح باتباع أسلوب التسليم المراقب .

٤٩ - وذكر أحد الممثلين أن أجهزة انفاذ القوانين في بعض البلدان تشارك في التعاون الدولي بينما تفتقر تلك الأجهزة الى التعاون المحلي فيما بينها . وأكد أن المنافسة وحماية مناطق النفوذ لا تفضيان الا الى احباط الجهود الرامية الى معالجة مشكلة المخدرات . وذكر أيضا أنه ما من جهاز يستطيع معالجة مشكلة المخدرات بمفرده ، وأن التعاون الوثيق بين الأجهزة الوطنية المختصة هو وحده الكفيل بتحقيق نتائج .

٥٠ - وأبلغ ممثل المكسيك الاجتماع بأن المكسيك استحدثت ، اثر اختتام اجتماع هونليا الخامس لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، منهجية لجمع المعلومات الاحصائية عن الاتجار بالمخدرات . وقال ان هذه المعلومات أدرجت في حولية يعتزم توزيعها على كل بلدان المنطقة . وأشار الى أن حكومته تأمل في تلقي تعليقات على ذلك المنشور ، وخاصة على صلاحية الاحصاءات ، وذلك للحصول على مبادىء توجيهية واضحة للمضي في هذا العمل كمساهمة في اجتماعات هونليا .

٥١ - وأعرب ممثل كوبا من جديد عن التزام حكومته مكافحة مشكلة المخدرات والتعاون مع جميع الدول في هذا المجال . وأشار في هذا الصدد ، الى عدد من العمليات التي نفذت بالاشتراك مع الدول المجاورة الرئيسية .

٥٢ - وشدد عدد من الممثلين على أهمية توافر وتعزيز ارادة سياسية للتعاون . فالتعاون الفعال في معالجة مشكلة المخدرات ينبغي أن يكون مسألة تعلو على ما قد يكون بين الأمم من خلافات .

رابعا - تنفيذ التوصيات المعتمدة في الاجتماعات السابقة

٥٣ - وفقا للممارسة المرعية ، دعي المشتركون في اجتماعات الهيئات الفرعية الى الاجابة عن استبيانات بشأن الاجراءات التي اتخذتها حكوماتهم لتنفيذ التوصيات المعتمدة في الاجتماعات السابقة واعادة هذه الردود الى اليوندسيب . وكما كانت الحال كثيرا في الماضي ، لم يجب عن الاستبيان سوى عدد صغير من الحكومات . وربما كان مرد الانخفاض في معدل الاجابات أن الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ اعتماد التوصيات وتنفيذها كانت أقصر من أن تمكن الحكومات من الشروع في تنفيذ تلك التوصيات والابلاغ عن ذلك بالرد على الاستبيان . ومراعاة للصعوبة التي تواجهها الحكومات في هذا الشأن ، ومن أجل ضمان توفر وقت كاف لديها لاتخاذ اجراءات بشأن التوصيات والابلاغ عن هذه الاجراءات ، قررت هونليا افريقيا وهونليا آسيا والمحيط الهادىء ، أن تبحث حالة تنفيذ التوصيات من الآن فصاعدا بعد اعتماد التوصيات بعامين لا بعام واحد .

٥٤ - وباعتماد الدورة الزمنية الجديدة التي تقضي بألا ينظر في تنفيذ التوصيات المعتمدة في عام ١٩٩٥ الا في عام ١٩٩٧ ، قررت هونليا افريقيا وهونليا آسيا والمحيط الهادىء كذلك أن تدرجا في جدولي أعمالهما لعام ١٩٩٦ بندا اضافيا مخصصا يمكن أن يتضمن تقديم عرض أو عرضين لمعلومات متخصصة ، تتبعه فترة مناقشة أو أسئلة وأجوبة (أنظر الفصل الخامس أدناه) .

٥٥ - وفيما يتعلق بهونليا أمريكا اللاتينية والكاريبي ، لم تثر مسألة بحث تنفيذ التوصيات بعد سنتين من اعتمادها . ولكن بالنظر الى أنه قد يكون من المستصوب أن تتبع كل الهيئات الفرعية نهجا واحدا عند الاضطلاع بعملها ، فربما ترغب اللجنة في أن توصي هونليا أمريكا اللاتينية والكاريبي ،

باعتماد نفس الدورة الزمنية فيما يتعلق باستعراض تنفيذ التوصيات وتعديل جدول الأعمال المؤقت لاجتماعها الثامن تبعا لذلك .

خامسا - تنظيم الاجتماعات المقبلة

٥٦ - نتيجة للدورة الزمنية الجديدة لبحث تنفيذ التوصيات المعتمدة في الاجتماعات السابقة لهونليا افريقيا وهونليا آسيا والمحيط الهادىء (أنظر الفقرات ٥٣ - ٥٥) ، أضيف بند جديد الى جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع لهونليا ، افريقيا (أنظر البند ٤ بالفقرة ٥٨ أدناه) وللاجتماع الحادي والعشرين لهونليا ، آسيا والمحيط الهادىء (أنظر البند ٦ بالفقرة ٥٩ أدناه) . وفي هذا السياق ، ربما ترغب اللجنة في تحديد موضوع توصي هونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي ، بادراجه في جدول أعمال اجتماعها الثامن .

٥٧ - وترد أدناه جداول الأعمال المؤقتة لاجتماعات هونليا الثلاثة المزمع انعقادها في عام ١٩٩٦ . ويسترعي انتباه اللجنة بوجه خاص الى المواضيع التي اختارتها كل منطقة لكي تنظر فيها الأفرقة العاملة .

٥٨ - من المقرر عقد الاجتماع الثامن لهونليا افريقيا في القاهرة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ . وفيما يلي جدول أعماله المؤقت :

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - اقرار جدول الأعمال .

٣ - الحالة الراهنة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي .

٤ - التدابير العملية للنهوض بالتحريات المتعلقة بالأموال والأصول ولمناهضة غسل الأموال .

٥ - النظر في المواضيع من جانب أفرقة عاملة :

(أ) التدابير العملية من أجل تحقيق التنسيق وتحسين الاتصال بين أجهزة انفاذ القوانين في دول مختلفة ؛

(ب) تنظيم عملية جمع البيانات الاستخبارية عند نقاط مراقبة منافذ الدخول والخروج ؛

(ج) تبين الفساد داخل أجهزة انفاذ القوانين ومنعه ؛

(د) مراقبة الطرود المرسلة بالبريد أو بواسطة السعاة .

٦ - تنظيم الاجتماع العاشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة (هونليا) ، افريقيا .

٧ - مسائل أخرى .

٨ - اعتماد التقرير .

٥٩ - ومن المقرر عقد الاجتماع الحادي والعشرين لهونليا ، آسيا والمحيط الهادىء في مانيلا من ٤ الى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ . وفيما يلي جدول أعماله المؤقت :

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - اقرار جدول الأعمال .

٣ - الحالة الراهنة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي .

٤ - الاتجار غير المشروع بالهيروين .

٥ - النظر في المواضيع من جانب أفرقة عاملة :

(أ) الصنع والتوزيع غير المشروعين للعقاقير المنشطة ؛

(ب) تحديد ملامح سعاة المخدرات ، بما في ذلك التدابير الكفيلة بالتصدي لأنشطتهم ؛

(ج) التدابير العملية لتيسير التسليم المراقب .

٦ - تبادل المعلومات :

(أ) الأساليب المستخدمة حاليا لغسل الأموال ؛

(ب) أحدث التكنولوجيات في اقتفاء أثر المخدرات .

٧ - تنظيم الاجتماع الثاني والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة (هونليا) ، آسيا والمحيط الهادىء .

٨ - مسائل أخرى .

٩ - اعتماد التقرير .

٦٠ - ويعتزم عقد الاجتماع الثامن لهونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي في كراكاس في موعد لم يحدد بعد . وفيما يلي جدول أعماله المؤقت :

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - اقرار جدول الأعمال .

٣ - الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي ودون الاقليمي ، بما في ذلك استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المادة ١٧ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، والعقبات التي تحول دون ذلك .

٤ - تنفيذ دول المنطقة للتوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع لهونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي .

٥ - النظر في المواضيع من جانب أفرقة عاملة :

(أ) العقاقير المحورة ؛

(ب) تحليل الهيكل التنظيمي للمنظمات المشتغلة بالاتجار بالمخدرات ، بما في ذلك أساليب الاتصال فيما بين المتجرين بالمخدرات ؛

(ج) التسليم المراقب ، بما في ذلك كيفية التعامل مع المخبرين والعمليات السرية .

٦ - تنظيم الاجتماع التاسع لهونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي .

٧ - مسائل أخرى .

حاشية

(١) **الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، فيينا ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨** ، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.94.XI.5) .